العرب
الجمعة 2019/12/13
السنة 42 العدد 11557

يوم جزائري طويل.. بين توتر ومقاطعة للتصويت

عملية اقتراع في المكاتب واحتجاجات وتظاهرات في الشوارع

شهدت العاصمة الجزائرية، الخميس، مظاهرات رافضة لانتخابات الرئاسة بالتزامن مع انطلاق عمليات التصويت التي تجرى وسط انقسام في الشارع، وتريد حركة الاحتجاج الجماهيرية إرجاء التصويت إلى أن تتنحى النخبة الحاكمة بأكملها ويبتعد الجيش عن السياسة، ما ينبئ بأتون أزمة سياسية جديدة ستغرق فيها البلاد.

صابر بليدي

الجزائر – فشل الإنزال الأمني الكبير الذي سخرته السلطة الجزائرية من أجل تأمين الانتخابات الرئاسية في البلاد، في منع الرافضين لها من الوصول إلى مكاتب الاقتراع وإرباك العملية منذ الساعات الأولى، ومن الحيلولة دون خروج مسيرات شعبية حاشدة في العاصمة وعدد من مدن ومحافظات البلاد، للتعبير عن موقفهم المناوئ للسلطة.

> تصويت ناصر بوتفليقة بالنيابة عن الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة حمل رسائل سياسية مفادها أن السلطة السابقة تؤيد خيارات السلطة الحالية

وتوازت عملية الاقتراع المنتظمة في الجزائر، لانتخاب رئيس جديد، مع احتجاجات ومسيرات شعبية حاشدة في العاصمة والعديد من المدن والمحافظات، لتؤكد بذلك الطابع الاستثنائي للاستحقاق الرئاسي في البلاد، والأجواء المتوترة التي خيمت عليه منذ الساعات الأولى ليوم الخميس.

وسجلت مشادات عنيفة بين المحتجين وقوات الأمن في عدد من مدن منطقة القبائل، على غرار البويرة وتيزي وزو وسطيف والعاصمة، بعد إصرار هؤلاء على التظاهر في نفس اليوم الذي تنظم فيه الانتخابات، حيث استعملت قوات الأمن لأول مرة منذ عدة أشهر الغاز المسيل للدموع والهراوات وحتى الرصاص المطاطي حسب شهود عيان في مدينة البويرة.

وفيما سجلت أجواء عادية في العديد من المدن والمحافظات، رغم المقاطعة المسجلة للشارع الجزائري، إلا أن أحداث العنف التي سجلت في المناطق المذكورة أضفت أجواء من التوتر والعنف، مما يضع الاستحقاق الرئاسي الذي كانت السلطة تراهن عليه لتجاوز الوضع المأزوم، إلى إنتاج أزمة مبكرة كون البلاد لم تشهد أجواء مماثلة حتى خلال العشرية الدموية (1990– 2000).

وفيما كان اقتراع المرشحين الخمسة في مكاتب تسجيلهم عاديا وتحت الأضواء الإعلامية، فان اللافت هو الحضور المميز لناصر بوتفليقة (عبد الغني)، إلى مكتب الاقتراع بضاحية الأبيار في العاصمة، من أجل التصويت والتصويت بالوكالة، لصالح شقيقه الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وحمل تصويت ناصر بوتفليقة، المتقاعد مؤخرا من وزارة التعليم والتكوين المهني، رسائل سياسية، أوحت بالتزام رموز النظام السابق بثقافة الدولة رغم الظروف التي يتعرضون لها، وإلى أن السلطة السابقة تؤيد خيارات السلطة الحالية.

لكن قراءات أخرى ذهبت إلى أن تصويت الرجل هو استفزاز للشارع الجزائري ودفعه إلى التمسك بموقفه، باعتبار أن سلوكه يؤكد على أن الاستحقاق الرئاسي هو خيار نظام سياسي وليس خيار دولة.

وذكر شهود عيان في بجاية والبويرة إلى أن المحتجين تمكنوا من وقف الانتخابات في عموم المدينتين، بعد الضغط الممارس على طواقم التأطير وإتلاف وسائل ومستلزمات العملية، رغم الحضور الأمني المكثف في تلك المدن والمحافظات.

واضطرت الهيئات الولائية والمحلية، إلى نقل مكاتبها من مقارها إلى مقار الإدارة الرسمية في المحافظات والبلديات، بعد تعرضها للتخريب والإتلاف ومحاصرة المحتجين في عموم منطقة القبائل، وهو ما عطل إيفاد الهيئة المركزية بنسب المشاركة في التوقيت اللازم.

وذكرت السلطة المستقلة للانتخابات الجزائرية، أن نسبة الإقبال على المشاركة بلغت 20 بالمئة عصرا، لكنها لم تعلق على الشكاوي والانشغالات التي رفعت إليها في الساعات الأخيرة التي سبقت عملية الاقتراع، من طرف بعض المرشحين، ضد ما أسموه ضلوع بعض المسؤولين المحليين في عدد من البلديات والمحافظات في تزوير مبكر وتوجيه للناخبين لدعم المرشح عزالدين ميهوبي.

وفي هذا الشأن أبلغ منسق حملة المرشح المستقل عبدالمجيد تبون، في محافظة قالمة بشرق البلاد، السلطة المستقلة المحلية، عن وقوع تجاوزات وتزوير في أربع بلديات لصالح المرشح ميهوبي، مما يؤكد الشكوك التي عبر عنها المرشحون للاستحقاق في وقت سابق، من بوادر انحياز الإدارة لصالح المرشح المذكور.

وتدفقت مسيرات حاشدة وسط العاصمة من مختلف الأحياء والضواحي، كباب الواد والقصبة وأعالي العاصمة وديدوش مراد، ومنعوا عملية الاقتراع في عدد من المكاتب كما هو الشأن في شارعي باستور ومحمد الخامس، بعدما اخترقوا الطوق الأمني المضروب على وسط المدينة منذ ليل الأربعاء.

وأفاد شهود عيان لـ"العرب"، بأنه تم تسجيل اعتقال العشرات من المعتقلين في صفوف المحتجين، فضلا عن إصابة الكثير بجروح متفاوتة خلال المشادات التي وقعت بين قوات الأمن والمتظاهرين في عدد من المدن، قسنطينة وبرج بوعريريج والعاصمة والبويرة ووهران.

وأجمع المرشحون للانتخابات المذكورة، في تصريحات لوسائل الإعلام خلال عملية التصويت والاقتراع، على "أمانيهم في المرور بالبلاد إلى بر الأمان عبر بوابة الاستحقاق الرئاسي"، وتفادوا بالمجمل الإدلاء برأيهم في ما يتعلق بالظروف والأجواء الاستثنائية التي تخيم على البلاد".

وأوحت مختلف التصريحات الرسمية الصادرة من طرف المرشحين أو المسؤولين الكبار في الدولة، إلى أن الأولوية باتت موجهة لإنقاذ الاستحقاق من الفشل، قبل التفكير في مستقبل البلاد أثناء العهد الجديد للرئيس القادم، حيث اكتفى رئيس الدولة المؤقت عبدالقادر بن صالح، خلال اقتراعه بدعوة الجزائريين للذهاب بقوة للانتخابات والتأسيس لعهد جديد.

وتحصي الجزائر أكثر من 24 مليون مسجل على لوائح الانتخابات، تسجل أقلها في المهجر وفي المناطق النائية، حيث انتهت عملية الاقتراع لدى فئة المهاجرين والبدو الرحل، في أجواء من المقاطعة الكبيرة، ينتظر أن تكرس أكثر في الاقتراع الشامل، رغم التعبئة والحشد التي سخرتها السلطة.

معارضة واسعة للانتخابات

حفتر يعطي إشارة الهجوم الحاسم على طرابلس

بنغازي (ليبيا) – أعطى القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر مساء الخميس إشارة الهجوم الحاسم للسيطرة على طرابلس بعد نحو تسعة أشهر من بدء معركة تحرير العاصمة من الميليشيات والمجموعات الإرهابية.

ودعا حفتر في تسجيل بثته وسائل إعلام محلية وعربية جنود الجيش إلى التقدم نحو طرابلس قائلا "ندعوكم إلى التقدم نحو قلب العاصمة لتكسروا قيدها وتفكوا أسرها وتبعثوا البهجة والفرحة في نفوس أهلها وتعود طرابلس كما عهدناها منارة للثقافة، فتقدموا الآن كل إلى هدفه المعلوم".

وأوصى القائد العام للجيش الليبي قواته بـ"مراعاة حرمة المدنيين وحماية الممتلكات الخاصة والعامة ومراعاة قواعد الاشتباك ومبادئ القانون الدولي الإنساني" داعيا عناصر الميليشيات إلى إلقاء سلاحها في نداء قال إنه "لن يتكرر".

وأرسل الجيش الذي أطلق معركة تحرير طرابلس في 4 أبريل الماضي تعزيزات عسكرية ضخمة خلال الأشهر الماضية. ويركز الجيش منذ بداية إطلاق المعركة على استنزاف الميليشيات، وهي استراتيجية تهدف إلى تجنيب المدنيين والعاصمة الخراب.

ويقول مراقبون إن هذه الاستراتيجية نجحت في القضاء على عدد من الميليشيات وزعمائها وهو ما سيفسح الطريق أمام الجيش.

وتأتي إشارة القائد العام للجيش لبدء الهجوم الحاسم لدخول طرابلس بعد يومين من تهديدات أطلقها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بإرسال قوات تركية لمساندة الميليشيات، الذراع العسكرية لحكومة الوفاق الواجهة السياسية لتيار الإسلام السياسي في ليبيا.

وشهدت منطقة صلاح الدين، الخميس، اشتباكات بين الميليشيات وقوات الجيش بعد أيام من هدوء نسبي.

وأعلنت الميليشيات، الخميس، صد هجوم للجيش، جنوبي العاصمة طرابلس، في حين لم يصدر رد من الجيش على هذه الأنباء.

والأربعاء، دفعت حكومة "الوفاق" بتعزيزات كبيرة لمحوري صلاح الدين والخلاطات، جنوبي العاصمة، تحسبا لأي هجوم محتمل.

النهضة تستجدي الأحزاب التونسية للخروج من مأزق تشكيل الحكومة

المهلة الأولى لمشاورات الجملي تشارف على النهاية من دون اتفاق

تونس – تحاول حركة النهضة التونسية استجداء الأحزاب التونسية للخروج من مأزق تشكيل الحكومة، أمام صعوبات يجدها رئيس الحكومة المكلف حبيب الجملي في إقناع الأحزاب في دخول ائتلاف حكومي يسمح له بضمان أغلبية مريحة، وإعلان شارة البداية لأعمال الحكومة الجديدة.

وأعرب رئيس مجلس شورى حركة النهضة (54 نائبًا من أصل 217)، عبد الكريم الهاروني، عن أمله بإقناع "القوى المحسوبة على الثورة" للمشاركة في حكومة الجملي المكلف بتشكيلها منذ منتصف نوفمبر الماضي.

وازدادت مشاورات تشكيل الحكومة صعوبة منذ إعلان كل من حزبي التيار الديمقراطي وحركة الشعب، وهما حزبان رئيسيّان في تونس، الأسبوع الماضي، أنهما لن يشاركا في حكومة رئيس الوزراء المكلف الحبيب الجملي بسبب خلافات حول حقائب وزارية، في خطوة قد تقود إلى ائتلاف حكومي هش وقد تلقي بالبلاد في أتون أزمة سياسية.

والحزبان شكلا ائتلافا في المعارضة إلى جانب عدد من المستقلين يضم 41 نائبا في البرلمان ما يجعله الكتلة الثانية بعد كتلة حزب حركة النهضة الفائزة بـ54 مقعدا وقبل حزب "قلب تونس" الليبرالي الثالث بـ38 مقعدا.

ويتهم حزبا لتيار الديمقراطي (اجتماعي ديمقراطي– 22 نائبًا) وحركة الشعب (قومي ناصري 15 نائبًا) "النهضة" بالرغبة بتشكيل حكومة مع حزب قلب تونس (ليبرالي– 38 نائبًا)، الذي أعلنت الحركة رفضها التحالف معه قبل الانتخابات البرلمانية الماضية.

وقال الهاروني، في مقابلة صحافية "نحن كحزب سعينا لتوسيع المشاركة لتكون الحكومة معبرة عن الخط الثوري، وتجعل من محاربة الفساد أولوية لها"". وأضاف "ولا زلنا غير يائسين من الوصول إلى أرضية مشتركة، ولنا أمل في إقناع هذه القوى المحسوبة على الثورة بالمشاركة في الحكم؛ فالمشاركة في الحكم أفضل للثورة وأفضل للحرب على الفساد من البقاء في المعارضة".

إلا أنه أعرب عن أسفه من أن "التفاعل (من جانب تلك القوى) لم يكن في المستوى المطلوب لتقدم المشاورات".

وأقر الهاروني بأن "تشكيل الحكومة مهمة صعبة في ظل القانون الانتخابي الذي لا يعطي لحزب واحد إمكانية تكوين الحكومة، وفي ضوء تشتت البرلمان، وتتطلب (العملية) وقتًا وفيه آجال دستورية.. هناك شهر يمكن تجديده بشهر ثانٍ".

وشارفت المهلة الأولى المحددة بشهر لتشكيل الحكومة الجديدة في تونس على الانتهاء، بينما لم يتوصل رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي بعد إلى تحديد الأحزاب والوزراء الذين سينضمون إلى الائتلاف.

والجملي الذي يقدم نفسه مستقلا عن الأحزاب رشحته حركة النهضة الإسلامية الفائزة بالانتخابات التشريعية لتشكيل الحكومة، وقد كلفه الرئيس قيس سعيد لبدء مشاوراته بحسب الدستور منذ 15 نوفمبر الماضي.

وتنتهي المهلة الأولى السبت المقبل، وللجملي أن يمددها بشهر آخر كما يسمح بذلك الدستور، إذا لم يتوصل حتى ذلك الوقت إلى إعلان حكومته.

وتواجه المشاورات تعقيدات إذ إن نتائج الانتخابات لم تفرز أغلبية صريحة للنهضة (52 مقعدا) أمام منافسه الليبرالي قلب تونس (38 مقعدا) كما تفتقد العلاقات بين باقي الأحزاب التجانس السياسي.

وقال القيادي في حركة النهضة، سامي الطريقي في تصريح لإذاعة "شمس أف.أم" المحلية، الخميس، بأن هناك صعوبات في تشكيل الحكومة.

وأضاف الطريقي "أن يكون رئيس الحكومة المكلف شخصية مستقلة فهذا لا يمنع حركة النهضة من بذل مجهود لخلق حزام سياسي".

> تزداد المشاورات صعوبة مع إعلان حزب قلب تونس وأحزاب أخرى معارضة قريبة منه، عن تكوين كتلة ائتلافية في البرلمان

وأوضح القيادي "بأن حركة النهضة قد تمضي في تشكيل حكومة أقلية في صورة عدم وجود حزام سياسي قوي لتشكيلها".

وتحتاج الحكومة إلى مصادقة الأغلبية المطلقة (50 زائد واحد) لنيل ثقة البرلمان وحتى الآن فإن "حزب الكرامة" المحافظ يعتبر أكثر الأحزاب المرشحة للانضمام إلى ائتلاف تقوده حركة النهضة لكن هذا لا يضمن الأغلبية.

وتزداد المشاورات صعوبة مع إعلان حزب قلب تونس وأحزاب أخرى معارضة قريبة منه، عن تكوين كتلة ائتلافية في البرلمان مرشحة لأن تكون الأولى قبل الحزب الحاصل على الأغلبية بأكثر من 60 نائبا.

وكانت حركة النهضة تلقت ضربة قوية قبل قيادتها الحكومة الجديدة فعليا، إثر فشلها في تمرير مقترح "صندوق للزكاة" ضمن قانون المالية لعام 2020 لعدم تحصلها على الأغلبية.

حزب فوكس الإسباني يضع حدا لعلاقته بالبوليساريو

محمد ماموني العلوي

الرباط - تراجع الدعم الذي كانت تلاقيه جبهة البوليساريو الانفصالية من بعض دول أفريقيا وأميركا اللاتينية وأحزاب داخل إسبانيا، بعد أن قرر حزب فوكس الإسباني اليميني وضع حد لعلاقته بالبوليساريو، فيما أعلنت دولة ليسوتو التزامها بالحياد في ملف الصحراء المغربية، وهي التي كانت تدعم البوليساريو.

وفي تطور إيجابي قرر حزب فوكس اليميني في إسبانيا وضع حد لعلاقته مع ما يسمى "المجموعة المشتركة من أجل السلام والحرية للشعب الصحراوي"، التي تدعم انفصاليي بوليساريو.

وأوضح خورخي كامبوس، زعيم حزب فوكس في جزر البليار، أن "هذا الأمر متعلق بالعلاقات الدولية التي تعتبر من اختصاص الدولة الإسبانية وليست من اختصاص برلمان جزر البليار".

وطالب زعيم حزب فوكس، الأحزاب الأخرى التي تدعم الانفصاليين بتندوف، إلى "الكف عن هذا السلوك والاهتمام بحاجيات الجهة"، منتقدا "استماتة تلك التنظيمات المشتركة في الدفاع عن بوليساريو والاصطفاف مع جهة واحدة".

وحذر المسؤول الحزبي، من "تأثير تحركات المجموعة المشتركة على السياسة الخارجية الإسبانية، التي تتسبب في توتر العلاقات مع المغرب البلد الحدودي المهم جدا بالنسبة لإسبانيا على المستوى الجيوسياسي".

ويرى خبراء في العلاقات الدولية أن هذا التحول سيعود بمكاسب دبلوماسية وسياسية على المغرب في عدد من الملفات سواء على مستوى قضية الصحراء المغربية أو العلاقات التجارية أوملف الهجرة الذي يقض مضجع الإسبان.

وأضاف هؤلاء أن على المسؤولين المغاربة استحضار البعد الأمني في مباحثاتهم المقبلة مع أحزاب اليمين الإسباني التي ستشارك في الحكومة.

ونظرا لموقعه بالبرلمان بعدما حل بالمركز الثالث في الانتخابات التشريعية الأخيرة بـ52 مقعدا، وما يتطلبه من إعادة ترتيب للتوافقات والمصالح السياسية الجديدة، دفع حزب فوكس إلى تغيير أجندته الداعمة لبوليساريو.

وفي ذات السياق يبدو أن حزب بوديموس الذي يمثل أقصى اليسار في إسبانيا، يتوافق مع فوكس في عدم إثارة أي مشاكل للدولة الإسبانية في علاقاتها الخارجية وخصوصا مع المغرب.

وهنا أكد بابلو إغليسياس، زعيم بوديموس، أن "حزبه سيقوم بما يلزم في عدد من الملفات الداخلية والخارجية منها قضية الصحراء لإنجاح مفاوضات تشكيل الحكومة".

وفي إطار سحب البساط من تحت بوليساريو وداعميها في إسبانيا وأفريقيا، أكد وزير الخارجية والعلاقات الدولية في ليسوتو، كاليل ماكغوتي، أن "بلاده لازالت متشبثة بموقفها السيادي القاضي بتعليق جميع قراراتها المتعلقة بنزاع الصحراء وجبهة البوليساريو، في انتظار نتائج مسلسل الأمم المتحدة".

وأكدت ليسوتو، دعم العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي وواقعي ودائم لهذا النزاع الإقليمي، وهو تغير جوهري بعدما كانت من الداعمين لجبهة البوليساريو.

وسحبت ما يناهز 50 دولة اعترافها بجبهة البوليساريو في السنوات الأخيرة، ما يعني تزايد الوعي الدولي بنجاعة المقترح المغربي لحل نزاع الصحراء التي تتجلى في مبادرة الحكم الذاتي.